

المحاضرة العاشرة -10-

أهداف المحاضرة:

التعرف على بعض مضامين السياسات الاقتصادية التي طبقتها الجزائر.

عناصر الدرس:

- سياسة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

المحور الثالث مضامين السياسات الاقتصادية في الجزائر

نركز ضمن هذا المحور على بعض مضامين السياسات الاقتصادية في الجزائر، حيث نبرز بداية جانب من الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة في تسعينيات القرن الماضي كعنصر أساسي من عناصر إصلاح السياسات الاقتصادية، ثم نتناول سياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر بداية من الألفية الجديدة، وأخيرا نبحث في سياسة الدفاع الاقتصادي ضد المخاطر والتهديدات التي تمس الاقتصاد الوطني في الوقت الراهن.

1- سياسة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

شكلت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتردية التي شهدتها بلادنا منتصف الثمانينات وحتى بداية التسعينيات المنعرج الحاسم لإقرار حزمة الإصلاحات الاقتصادية، بغية تصحيح مسار السياسة الاقتصادية وتجسيد جملة من الإجراءات والبرامج للتكيف مع التغيرات الإقليمية والدولية، لا سيما سياسات التحول إلى اقتصاد السوق في مختلف دول العالم.

أهم ما تضمنته الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر بعد تحولها إلى اقتصاد السوق هو برنامج الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي بين 1994 و1998.

برنامج الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي بين 1994 و1998:

نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة، وعلى رأسها أزمة المديونية التي تعد من أخطر الأزمات الاقتصادية والمالية، لا سيما منها المتعلقة بالقروض

قصيرة الأجل، والتي حان وقت سدادها، مما استدعى الحكومة ضرورة اللجوء إلى صندوق النقد الدولي FMI بغية إعادة جدولة المديونية، مقابل التزام الحكومة بتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي في البداية لمدة عام واحد ثم برنامج التعديل الهيكلي خلال مدة 3 سنوات.

شملت الإصلاحات الاقتصادية التي جاءت بتوصيات من صندوق النقد الدولي عدة مضامين أهمها:

- تعديل سعر الصرف وتخفيض قيمة الدينار.
- تحرير التجارة الخارجية.
- رفع الأسعار الخاصة بالسلع المدعمة.
- على مستوى السياسة الضريبية تخفيض الضرائب وأسعار الكماليات.
- عقلنة الانفاق العام وترشيده مع ضرورة تخفيض نفقات التجهيز.
- اتباع سياسة مالية صارمة وكذا سياسة نقدية دقيقة لمكافحة التضخم.
- اصلاح القطاع العام وتطويره.

سياسة الخصخصة:

ترتبط سياسة الخصخصة بعملية التحول إلى اقتصاد السوق، من خلال إعادة النظر في دور الدولة في الاقتصاد، وقد طبقت الكثير من الدول كآلية لإصلاح مشروعاتها العامة التي كانت تعاني بعل تبعية ملكيتها وتسييرها للدولة، وكان الهدف منها تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية ورفع النمو الاقتصادي وتخفيض عجز الموازنة العامة، فقد طبقت بريطانيا سياسة الخصخصة في سبعينيات القرن الماضي بوصول رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر المسماة "المرأة الحديدية" من حزب

المحافظين، حيث تم بيع أصول عامة إلى القطاع الخاص وتخفيض الانفاق العام كأهم استراتيجية للخصوصية، وقد حذت العديد من الدول هذه السياسة في الثمانينيات خاصة بعد بداية بروز انهيار المعسكر الشرقي وتفكك جمهوريات الاتحاد السوفياتي⁽⁸⁹⁾، أما في الجزائر فقد طبقت الجزائر سياسة الخصوصية مع بداية التسعينيات كآلية للإصلاح الاقتصادي الذي تبنته الحكومة، في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية بفعل تراجع كبير في مداخيل المحروقات مع النصف الثاني لعقد الثمانينيات وتراكم المديونية الخارجية، فكانت هناك توصيات لصندوق النقد الدولي ومن ورائه حكومات غربية ضغطت على الجزائر لتبني خيار الخصوصية وإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية، والحقيقة أن عملية الإصلاح الاقتصادي شملت عدة مجالات لتمس المنظومة المصرفية في عام 1986 وبداية التمهيد للتحويل لاقتصاد السوق، وجعل المؤسسات الاقتصادية تتمتع بالاستقلالية المالية وفي التسيير في عام 1988، ثم صدور قانون النقد والقرض عام 1990 الذي جاء بآلية فصل الدائرة المالية عن الدائرة النقدية، أي فصل عمل الخزينة العمومية عن الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي، الذي أصبح يتمتع باستقلالية مالية واستقلالية في التسيير وتوازن محاسبي تماشيا مع أنماط تنظيم وتسيير البنوك المركزية في مختلف دول العالم.

89 - عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص 13.